التداعيات السياسية لقرار اقتطاع

مخصصات الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء

هاني المصري

مسودة ورقة عمل مقدمة إلى حلقة نقاش

السلطة والتداعيات السياسية والاقتصادية

لاقتطاع مستحقات الشهداء والأسرى

5 آذار 2019 – (البيرة، غزة)

مقدمة

تسبب القرار الإسرائيلي بخصم الأموال المخصصة للأسرى والجرحى وعائلات الشهداء من أموال المقاصة الفلسطينية التي تقوم بجبايتها الحكومة الإسرائيلية، والبالغة 502.7 مليون شيكل، أي ما يعادل نحو 138 مليون دولار، ردة فعل غاضبة كبيرة من السلطة الفلسطينية وصلت إلى حد رفض استلام جميع أموال المقاصة إذا نقصت فلسًا واحدًا.

لم يتضح كيف سيتم تنفيذ القرار الإسرائيلي، وهل سيخصم شهريًا، ولكن يبدو أن الاقتطاع سيتم شهريا، إذ اقتُطِع مبلغ 41.8 مليون شيكل عن شهر شباط الماضي، من إجمالي المبلغ المقتطع. كما ليس واضحًا إذا كان الاقتطاع سيكون دائمًا أم مؤقتا، رغم أن تنفيذ القرار تم بموجب قانون إسرائيلي هذه المرة بخلاف المرات السابقة التي تم فيها الاقتطاع كعقاب للسلطة على خلفية خطوات سياسية أقدمت عليها.

في ضوء ذلك، تركز هذه الورقة على التداعيات السياسية والسيناريوهات المطروحة لتأثير القرار الإسرائيلي ورفض السلطة الفلسطينية تسلم جميع إيرادات المقاصة، ومن ثم سوف تسعى إلى اقتراح خطوات سياسية تركز على كسر معادلة التحكم والسيطرة الإسرائيلية التي تشهد مزيدًا من التعمق في ظل استمرار مسار أوسلو وحالة الانقسام الفلسطيني الداخلي.

خلفيات وأسباب القرار الإسرائيلي

الأسباب الموجبة لقرار الخصم عديدة، أهمها السبب المباشر وهو اقتراب موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية، حيث يريد بنيامين نتنياهو وحزبه الحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين وضمان تشكيل الحكومة الجديدة، خصوصًا في ظل توجيه اتهامات بالفساد لنتنياهو يمكن أن تؤثر على نتيجة الانتخابات، وعلى فرصه بتشكيل الحكومة، في ظل المنافسة المحتدمة بين قائمة الليكود وحلفائه بزعامة نتنياهو من جهة، وقائمة "أزرق أبيض" برئاسة بيني غانتس ويائير لبيد من جهة أخرى. والدليل على ذلك توقيت اتخاذ القرار رغم أن القانون بهذا الخصوص أقره الكنيست الإسرائيلي في شهر تموز الماضي.

أما السبب غير المباشر لاتخاذ القرار، فهو السعي لترويض السلطة ودفعها لقبول صفقة ترامب او التعايش معها على الأقل، أي يتم في سياق مرحلة جديدة تتميز باقرار خطة أميركية إسرائيلية تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية من مختلف أبعادها، وهي خطة جاري تنفيذها بخطوات أميركية طالت كل القضايا (القدس، اللاجئين، الاستيطان، الدعم المالي للسلطة، ورفض قيام دولة فلسطينية، وتبني الرواية التاريخية للحركة الصهيونية)، بالتزامن مع خطوات إسرائيلية أبرزها إقرار قانون القومية العنصري، والتوسع الرهيب في الاستعمار الاستيطاني والضم الزاحف والسعي لإستكمال تهويد القدس وأسرلتها، واستمرار الحصار الخانق لقطاع غزة، وسط تكثيف العمل لفصله عن إسرائيل والضفة الغربية، لتحقيق أهداف عدة، أهمها قطع الطريق على قيام دولة فلسطينية.

لقد أقدمت الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار الخصم رغم معارضة أوساط إسرائيلية، خصوصًا أمنية عسكرية، نظرًا للأخطار الأمنية التي يمكن أن يسببها جراء إضعاف أو وقف المهمات الأمنية التي تقوم بها السلطة في سياق استمرارها بتنفيذ التزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على اتفاق أوسلو، رغم تخلي الحكومات الإسرائيلية عن التزاماتها في هذا الاتفاق، ورغم أن خطة الاقتطاع مخالفة حتى لبروتوكول باريس الاقتصادي.

لقد أقدمت السلطة على خطوة تبدو مغامرة برفض إستلام كل أموال المقاصة التي تمثل ثلثي (70%) إيردات السلطة تقريبًا، بالترافق مع وقف إدارة ترامب جميع المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين، وسوف تزيد من عجز الموازنة العامة وتمس حتمًا بقدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك دفع الرواتب كاملة، إضافة إلى التزامات السلطة تجاه القطاع الخاص، لأنها لا تريد أن تمرر قرار الخصم ولقطع الطريق على خصومات جديدة بدأت فعلا بخصم مبلغ من المال لتعويض العملاء إضافة إلى خصم فواتير الكهرباء والمياه وتحويلات العلاج.

كما لا يجب أن نتجاهل أن السلطة تراهن على أن الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن تستمر بالالتزام بقرارها لفترة طويلة، ويمكن أن تتراجع عنه بعد الانتخابات، خصوصا مع رفض السلطة استلام أي فلس، ومع بروز احتمال بفوز غانتس–لابيد وما يسمى "يسار الوسط" في إسرائيل، لأنها تخشى من انهيار السلطة ومن الفوضى التي ستنجم إثر ذلك، وما يمكن أن تؤدي إليه من

وضع الشعب الفلسطيني مباشرة في مواجهة الاحتلال من دون حاجز فلسطيني لعب دور الوكيل عن الاحتلال على أمل أن يؤهله هذا للحصول على دولة من خلال عملية سميت "عملية سلام"، إلا أن الاحتلال تعمق والاستيطان توسع واتجهت إسرائيل نحو المزيد من التطرّف الديني والسياسي لدرجة أن اليسار الصهيوني بات يمينًا واليمين صار أكثر تطرفًا.

وإضافة لما سبق لم يعد هناك عملية سياسية حتى لو كانت شكلية، وبدأت إسرائيل على اثر ذلك بالقضاء على ما تبقى من دور سياسي للسلطة لإبقائها في نطاق لعب دور أمني إداري اقتصادي بدون حلم بتحقيق حق العودة، ولا أمل ولا نضال من أجل إقامة الدولة الفلسطينية. ووسعت الحكومة الإسرائيلية، ولا تزال تخطط لمزيد من التوسيع في دور"الإدارة المدنية" من خلال زيادة موازنتها وعدد موظفيها وتوسيع علاقاتها المباشرة مع الفلسطينيين (صفحة "المنسق" أكبر دليل على ذلك) استعدادًا لكل الاحتمالات، بما فيها احتمال انهيار مؤسسات السلطة.

في نفس الوقت، تسعى السلطة لتعويض النقص بالموازنة من مصادر مختلفة، منها تفعيل شبكة الأمان العربية وللحصول على أموال عربية (هناك وعد سعودي لتعويض السلطة).

كان ولا يزال ممكنًا اتخاذ القرصنة الإسرائيلية حجة لبلورة رؤية جديدة ووضع الخطط والمنهاج لتطبيقها، وبما يسمح بالشروع بتطبيق قرارات المجلس الوطني الرامية إلى إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال؛ تلك القرارات التي اتخذت منذ عقد دورة المجلس المركزي في آذار 2015 دون أن تجد طريقها إلى التنفيذ، بل ودون توفر إرادة ونية حقيقية لتنفيذها. ومن الواضح أن أقصى ما يتم بخصوص تنفيذها هو المطالبة بإجراء تعديلات على اتفاقية باريس الاقتصادية، وهي مطالبة قديمة جدا، وتراوغ إسرائيل بالقبول بها، واذا تمت لن تغير الموقف جذريا، ولن تكون التجسيد الحقيقي لاعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال، بحيث تعود إلى طبيعتها الأصلية، علاقة شعب مع عدوه، وليس علاقة سياسية تفاوضية في إطار عملية بدون سلام، وقامت بالتغطية على ما تقوم به إسرائيل من خلق حقائق استعمارية واستيطانية وعنصرية تجعل أكثر وأكثر الحل الإسرائيلي هو الحل الوحيد الممكن.

السيناريوهات المطروحة

ما دام هناك سعي لتعويض الأموال المسروقة، وتلك المرفوض استلامها ناقصة، من مصادر عربية وغير عربية، بما في ذلك من خلال قروض من البنوك المحلية وغيرها، تثار أسئلة عن أسباب وتداعيات رفض تسلم بقية الأموال الفلسطينية، وهناك رأي يقول بأنه كان يمكن استلام الأموال وشن معركة متواصلة لإدانة ووقف القرصنة الإسرائيلية، مقابل رأي يراهن على أن رفض تسلك جميع عائدات المقاصة من شأنه أن يشكل عامل ضغط على الحكومة الإسرائيلية ويدفعها للتراجع عن قرار الاقتطاع.

في كل الأحوال، يمكن تلخيص السيناريوهات المطروحة بما يأتي:

السيناريو الأول: استمرار خصم الأموال ورفض السلطة استلام الباقي إلى حين إجراء الانتخابات الإسرائيلية

يقوم هذا السيناريو على استمرار عملية خصم الأموال ورفض السلطة استلام المبلغ المتبقي إلى حين انتهاء انتخابات الكنيست الإسرائيلي وتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بحيث تقوم – خصوصًا إذا كانت بزعامة غانتس لابيد – بالتراجع عن القرار لأسباب أمنية.

يتعزز هذا السيناريو إذا شهدت الضفة الغربية وإسرائيل زيادة في عمليات المقاومة، ومؤشرات على مزيد من التصدع في قدرة السلطة على القيام بدورها، وربما انهيار مؤسساتها.

هذا السيناريو ممكن، لأن آخر ما تريده إسرائيل فقدان الوكيل الحصري للاحتلال الذي تمثله السلطة، دون إغفال أن إسرائيل تريد تطويع السلطة أكثر بحيث تقبل بأن السقف السياسي لها هو حكم ذاتي تحت السيادة الإسرائيليةأ وتتخلى عن هدف إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 67.

السيناريو الثاني: استمرار الخصم

يقوم هذا السيناريو على استمرار عملية خصم مستحقات عائلات الشهداء والأسرى من العائدات الضريبية، خصوصا إذا نجح نتنياهو والليكود وحلفاؤه في تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة.

وفي هذه الحالة، سيكون نتنياهو متطرفًا أكثر من السابق حتى يحصل على دعم الأحزاب الدينية والمتطرفة، وبخاصة في حاجته لأغلبية متماسكة في الكنيست تمكنه من تمرير قانون يحصنه أثناء رئاسة الحكومة من مواجهة لائحة أو لوائح الاتهام التي ستوجه ضده.

وليس من المستبعد أن يذهب نتنياهو إلى حد العمل بإجراءات أشد من أجل إحداث تغيير في السلطة الفلسطينية لإيجاد بديل عن الرئيس محمود عباس، مستغلا الرفض الفلسطيني لصفقة ترامب المتوقع طرحها بعد الانتخابات الإسرائيلية وقبل تشكيل الحكومة حتى تفرض نفسها على الحكومة القادمة، التي يمن أن تكون حكومة تصبح فيها الشراكة بين الليكود وحزب غانتس–لابيد ممرا إجباريا، وهي لن تكون حكومة أرحم بالنسبة للفلسطينيين، فالخلافات بينهما حول الموضوع الفلسطيني ليست جوهرية، فهناك لاءات إسرائيلية متفق عليها ومع غانتس أشخاص مثل موشيه يعلون أكثر تطرفا من نتنياهو، لدرجة لم يتم إقرار برنامج سياسي حتى لا يختلفوا.

وضمن هذا السيناريو لا يجب استبعاد كلي لإمكانية الشروع في تطبيق خطط أحادية الجانب، أو خطوات تمهد لتنفيذ حلول إسرائيلية متداولة، مثل خطة "الإمارات الفلسطينية المتحدة"، أو إقامة "دويلة في غزة"، أو كلاهما معا، بحيث يكون قطاع غزة مركز "الكيان الفلسطيني"، بحيث تربط معازل الضفة معها، أو تكون منفصلة كليا عنها، وتبقى مع إسرائيل منفردة أو بتقاسم وظيفي مع الأردن.

السيناريو الثالث: مضي السلطة في تطبيق قرارات المجلس الوطني

يقوم هذا السيناريو على مضي السلطة الفلسطينية في تطبيق قرارات المجلس الوطني، بالتدريج أو مرة واحدة، وهذا سيستدعي ردة فعل إسرائيلية حادة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار السلطة، وإعلان فلسطيني بأن دولة فلسطين تحت الاحتلال، والعمل والكفاح لدحر الاحتلال عنها وتحقيق الاستقلال والسيادة. وهذا احتمال مستبعد في ظل استمرار تعلق السلطة ببقايا مسار أوسلو ووجود أفراد وشرائح وبنية متكاملة مرتبطة به وبالانقسام، وعدم وجود بديل عنه له قدرة على التحقق.

إن الشرط الرئيسي لفك الارتباط بأوسلو واتباع مسار جديد هو أونهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وهذا أمر متعذر حتى الآن، في ظل تغليب الصراع على السلطة والمكاسب المترتبة عليها على أي شيء آخر، وفي ظل عدم تبلور تيار ثالث قوي قادر على فرض إرادة ومصلحة الشعب الفلسطيني على طرفي الانقسام.

إن مدى إمكانية تحقق كل سيناريو من السيناريوهات السالفة سيكون مرتبطًا أيضًا بعدد من العوامل والمتغيرات أهمها:

- حسم موضوع الخلافة في القيادة والسلطة والمنظمة، وهذا الأمر مطروح بقوة في الكواليس، ويمكن أن يشهد تطورات ستؤثر على المشهد الفلسطيني كله، لجهة هل سنشهد انتقالًا سلسا للقيادة أم صراعًا يهدد ما تبقى من وجود ومكاسب؟ وهل القيادة الجديدة ستشق مسارًا جديدًا، أم ستعيد إنتاج المسار المتبع بشكل أسوأ.

  وفي نفس السياق، هل ستجرى انتخابات؟ وهل ستكون تشريعية أم تشريعية ورئاسية؟ وهل ستشمل الضفة والقطاع أم لا؟ أم ستكون انتخابات برلمانية للدولة وليست للسلطة؟ أم لن تجرى انتخابات عامة في المدى المتظور على الأقل؟

  وفي هذا الإطار، يبقى احتمال شن عدوان على غزة مفتوحًا لتسهيل تحقيق أهداف عدة، فهل سيحصل ذلك؟ وما مدى النجاح أو الفشل المحتمل وانعكاسات كل ذلك على السيناريوهات المختلفة؟

- سيؤثر سلبًا وإيجابًا على السيناريوهات المطروحة طرح أو عدم طرح صفقة ترامب وقدرة الإدارة الأميركية أو عدم قدرتها على جمع الأموال والاستثمارات اللازمة لتسويقها. فهي تهدف إلى تحقيق سلام اقتصادي، أما السلام السياسي فليس مطروحًا، لأنه لا توجد نية لقبول أي حق من الحقوق الفلسطينية، فليس سهلًا جمع الأموال، خصوصًا العربية، للتغطية على تصفية القضية الفلسطينية.

وهنا لا بد من الحذر من أن إمكانية حديث خطة ترامب عن دولة فلسطينية، وعن حدود، وعاصمة لها في منطقة القدس، لا يجب أن يغير الموقف منها لأن الدولة والحدود

والعاصمة وهمية وتقريبية، وظيفتها الوحيدة إخفاء استمرار السيادة الإسرائيلية من النهر والبحر ومنع منح الحقوق الفردية والقومية الشعب الفلسطيني.

- ما يجري في المنطقة والإقليم والعالم سيؤثر بشدة على الوضع الفلسطيني، فمثلًا هل ستنجح محاولات إدارة ترامب في تشكيل حلف عربي أميركي إسرائيلي ضد إيران أم ستبقى الجهود تراوح مكانها أم تحقق نجاحا محدودا فقط؟ وهل ستصل الأمور إلى حرب محدودة أو شاملة مع إيران، أو معها في سوريا، أو مع حزب الله فقط؟ وهل ستمضي الدول العربية في التطبيع مع إسرائيل من دون حل القضية الفلسطينية، أم أن هذا الأمر أصعب مما يشيعه نتنياهو، وتبدو عليه بعض أشكال التطبيع الجارية في الآونة الأخيرة؟ لاحظوا أن جاريد كوشنر وجيسون غرينبلات اصطحبا معهما في جولتهما الأخيرة برايان هوك، المسؤول عن الملف الإيراني في الإدارة الأميركية، في إيحاء واضح عن الربط بين صفقة ترامب والوقوف ضد إيران.

وهل ستندلع الأزمة الاقتصادية العالمية في هذا العام والذي يليه كما يتوقع الكثير من الاقتصاديين أم لا؟ وإذا وقعت فسيكون تأثيرها كبيرًا على الوضع الفلسطيني الاقتصادي، وبالتالي السياسي، والمتوقع أن يشهد تراجعًا كبيرًا هذا العام.

نحو كسر معادلة التحكم والسيطرة الإسرائيلية

في كل الأحوال، يجب الاستعداد لكل الاحتمالات والسيناريوهات، والتركيز على ضرورة بلورة رؤية قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر وتوظيف الفرص المتاحة، ووضع المنهاج والخطط القادرة على تنفيذها، وفي القلب منها تحقيق وحدة وطنية على أسس وطنية وديمقراطية توافقية ومشاركة حقيقية على أساس القواسم والأخطار المشتركة التي تهدد الجميع.

إن المدخل للنجاح في ذلك، يكمن في ضرورة أن تدرك السلطة أن الحفاظ على الأمر الواقع الراهن ووقف التدهور الحاصل بالاعتماد على نفس السياسات والرهانات والأوهام والأدوات

والأشخاص، لم يعد ممكنًا، وأن التدهور مستمر إذا لم تتخذ السياسات والخطوات القادرة على وقفه تمهيدًا للتقدم نحو الأمام.

كما أن مواجهة القرار الإسرائيلي لا يجب أن يقتصر على رفض استلام أموال الضرائب كافة فقط، وإنما يتطلب وضع رؤية شاملة لمواجهة التحديات والمخاطر المتعاظمة التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها.

ومثل هذه الرؤية يجب أن تشمل توفير متطلبات الخروج من حلقة التحكم الإسرائيلي بالآفاق المتاحة أمام قدرة السلطة على القيام بدورها ووظائفها المحددة بموجب اتفاق أوسلو وملاحقه الأمنية والاقتصادية، وهو عملية لم تعد ممكنة دون كسر معادلة التحكم والسيطرة الإسرائيلية من خلال إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها وموازنتها، لتصبح في خدمة البرنامج الوطني القائم على ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والعودة والاستقلال، وأن تكون أداة من أدوات منظمة التحرير الموحدة.